**ايمان اجداع**

**مقدمة في السياسات العامة**

**التكليف النهائي**

**يعتبر العنف ضد النساء والفتيات انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان. وتتعدد عواقبه على الصحة البدنية، والجنسية، والعقلية للنساء والفتيات. للعنف آثار سلبية على الرفاه العام للمرأة ويمنعها من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية. لا تؤثر العواقب الضارة للعنف على النساء فحسب، بل تؤثر أيضًا على أسرهن ومجتمعاتهن ودولهن. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف العنف مرتفعة للغاية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والقانونية وكذلك فقدان الإنتاجية. وهذا له تأثير على الميزانيات الوطنية، وبشكل أعم، على التنمية. لقد عرف المغرب ارتفاع ملحوظ لمستويات العنف ضد المرأة.16590 هو عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها في المغرب في 2020. أكثر من 1000 من هذه الحالات تتعلق بقاصرات. وبحسب وزارة التضامن، تبلغ نسبة انتشار العنف ضد المرأة في المغرب 54.4٪. ومع ذلك، فإن عدد الشكاوى المقدمة من النساء لا يزال منخفضا.**

**إن مسألة العنف ضد المرأة في المغرب هي مسألة مجتمعية مهمة تطرح مشاكل معقدة وهي دائما موضوع حساس. في الواقع، الحديث عن العنف ضد المرأة يعني الحديث عن جسد الأنثى كمكان للعنف وإبراز سلطة الرجل على المرأة. الحديث عن ذلك يعني أيضًا إخراج النقاش حول الجنسانية والعلاقات الزوجية من المجال الخاص لإعطائه بُعدًا اجتماعيًا وسياسيًا. وهكذا، غالبًا ما تسود ثقافة الصمت عندما يتعلق الأمر بالعنف ضد المرأة في المغرب.** **يتنوع العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات المغربيات: منزلي، اقتصادي، جنسي، مؤسسي (الزواج القسري، تعدد الزوجات، الطلاق، إلخ) أو حتى نفسي. كما أن الأسباب متعددة: الفقر، والبطالة، وصعوبة العلاقة مع الأصهار، والكحول، والمخدرات، وعدم المراعاة، والسيطرة ... وفي جميع الأحوال، التبعية الاقتصادية للنساء مما يزيد من ضعفهم وبالتالي خطر تعرضهم لسوء المعاملة.**

**على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالإطار القانوني وإنشاء سياسات واستراتيجيات ومؤسسات للمساواة بين الجنسين في المغرب. في الثمانينيات، انطلقت أولى حملات التوعية، وشهدت التسعينيات ظهور مراكز الاستماع، وبعد عشر سنوات، انطلقت الدعوة السياسية. ومع ذلك، فإن تنفيذ التشريعات والأدوات السياسية الاستراتيجية لم يصل بعد إلى نفس المستوى من التقدم. وبالتالي، إذا أخذنا مثال القانون رقم 103/03 الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة، فإننا نرى أن الاغتصاب لا يتم تعريفه وفقًا للقانون والمعايير الدولية. ونرى أيضًا، نتيجة لذلك، أن الجريمة تعتبر من منظور الأخلاق والآداب العامة أكثر من اعتبارها من حيث انتهاك السلامة الجسدية للفرد واستقلاله الجسدي. وبحسب العديد من المراقبين، فقد هذا القانون أيضًا فرصة تجريم الزواج المبكر.**

**علاوة على ذلك، بالإضافة إلى حقيقة أن حقوق المرأة ومبادئ المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في الدستور المغربي لا تزال غير معروفة من قبل السكان، لا تزال المفاهيم الاجتماعية والثقافية تميل نحو الأفكار التقليدية لعدم المساواة، مما يؤدي إلى العديد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وانخفاض شديد في نسبة الشكاوى (6.6٪ بحسب المندوبية العليا للتخطيط) والقناعات. على الرغم من أنه من المناسب التحدث أولاً عن صعوبة الوصول إلى العدالة، فإن لجنة الحقوقيين الدولية تشير إلى ثلاثة عوامل تفسر إحجام النساء والفتيات الصغيرات عن تأكيد حقهن في التماس العدالة والتعويض الكامل عن الاعتداء الجنسي أو الجسدي. أولاً، لا يزال نظام العدالة المغربي متأثراً بالافتراضات المتحيزة وهو نفسه يحمل قوالب نمطية جنسانية سلبية، بما في ذلك المعايير الثقافية المتجذرة في النظام الأبوي. ثانياً، العقوبات المفروضة على مرتكبي أعمال العنف مخففة نسبياً في معظم الحالات. ومع ذلك، وكما أكد قانون السوابق القضائية الدولي، من المهم أن تكون التعويضات قادرة على الاستجابة لجميع الأذى الذي تتعرض له المرأة. أخيرًا، في حالة العنف (الجنسي) الذي يرتكبه أشخاص غير زوج المرأة، فإن هذا الأخير يواجه خطر الملاحقة القضائية بسبب علاقات خارج نطاق الزواج****.**

**تم نهج العديد من السياسات العمومية من اجل مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة في المغرب. وبهذا الصدد، عزز المغرب ترسانته القانونية، وقام بتحديث سياساته العامة بشأن المساواة وتعميم مراعاة المنظور الجنسي، وأنشأ آليات لدعم النساء ضحايا العنف.**

**وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، أطلقت المملكة أيضا إعلان مراكش لعام 2020 لإنهاء العنف ضد المرأة وقد نالت المبادرة الإشادة والاعتراف من قبل الأمم المتحدة حيث اعتبرتها ديناميكية جديدة في مجال الوقاية والحماية والعناية بالنساء ضحايا العنف. وقد انضم المغرب في فبراير الماضي إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي سيدخل حيز التنفيذ في يوليو 2022، وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. خلال هذا المؤتمر الذي عقده الاتحاد من أجل المتوسط ​​بالشراكة مع اللجنة الوزارية الأردنية لتمكين المرأة، تم الإشادة بتجربة المغرب في مساعدة النساء ضحايا العنف، إلى جانب الإنجازات التشريعية للمملكة.**

**وقد تميز الحدث بإطلاق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات، كجزء من البرنامج الإقليمي "مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في جنوب البحر الأبيض المتوسط" الممول من الاتحاد الأوروبي****.**

**من بين السياسات الاخرى التي قامت الحكومة المغربية بنهجها، تطبيق قانون مكافحة العنف ضد المرأة وقد تميز عام 2019 بتنفيذ هذا القانون. تم أيضا تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية النساء ضحايا العنف.**

**تبنت السلطات العامة عدة استراتيجيات وبرامج وخطط متتالية لمكافحة العنف ضد المرأة منذ عام 2002، بالإضافة إلى إطار قانوني محدد، قانون مكافحة العنف ضد المرأة الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2018. إلا أنه، كل هذه الإجراءات ليس لها تأثير كبير على الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.**

**لقد كان لوسائل الاعلام والمجتمع المدني دور أساسي في مكافحة العنف ضد المرأة في المغرب. وبهذا الصدد، يساهم الاعلام في تشكيل الثقافة وتغيير التوجهات الاجتماعية إزاء المرأة وصورتها وحقوقها، وقد قامت كافة الأطراف المتدخلة باعتماد استراتيجية إعلامية وتواصلية واضحة المعالم عوض الاكتفاء بالحملات المناسباتية مع العمل على ضرورة المساهمة وفق مقاربات علمية على تحسين صورة المرأة في مختلف وسائل الإعلام، موازاة بالتوعية بأهمية ضمان حقوقها وحمايتها من العنف بمعناه الواسع وبأنماطه وأشكاله المعنوية والمادية، بما فيها الصور الجديدة للعنف، عبر برامج تثقيفية توضح الانعكاسات السلبية لهذا العنف على الأسرة والمجتمع. و قد تم أيضا تطهير كافة البرامج والأعمال الإعلامية والفنية مما يشوه صورة المرأة ويحط من كرامتها، والانفتاح على تجارب الفعاليات المدنية المناهضة للعنف والتحرش التي يكون مصدرها النوع الاجتماعي، وإعداد دراسات وأبحاث إعلامية علمية متعددة التخصصات في مجال العنف والتحرش ضد المرأة، وإشراك الخبراء والفاعلات والفاعلين في مجال المرأة وقضاياها، عند إعداد المحتويات الإعلامية وتضمين النوع الاجتماعي في المضمون الإعلامي بصفة عامة فضلا عن بناء قدرات الإعلاميات والإعلاميين وفق مقاربة حقوقية لقضايا المرأة والتوعية بمفاهيم النوع الاجتماعي وتفعيل مواثيق أخلاقية مهنة الإعلام في مقاربة قضايا المرأة منها مناهضة العنف والاهتمام بتكوين واستكمال تكوين الصحفيات والصحافين في مجال قضايا المرأة منها العنف ضد النساء.**

**يمكن لوسائل الإعلام الجديدة تحسين حياة المرأة والعلاقات بين الجنسين، وتعزيز التغيير الاجتماعي على المستويات الفردية والمؤسسية والاجتماعية على نطاق أوسع. الإنترنت أداة فعالة لجذب الشباب للتفكير في التغيير الاجتماعي.** **أثر التلفزيون على ملايين الأشخاص وزاد من وعيهم بحقوق المرأة. أجريت مقابلات تلفزيونية مع العديد من النشطاء والعديد من النساء اللواتي عانين من العنف. كانت وسائل الإعلام فعالة في حشد النساء للنضال من أجل حقوقهن. لقد كان لهم دور فعال في كسر حاجز الصمت بشأن العنف وفي توعية الجمهور بمخاطر العنف ضد المرأة.**

**الهواتف المحمولة هي أداة رئيسية في زيادة الوعي ومنع العنف، حيث يمتلكها معظم الرجال والنساء. إنهم يزودون المنظمات والدعاة بطرق جديدة للوصول إلى مجتمعاتهم.**

**ينفذ المغرب التزاماته الدولية بمكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، كما يتضح من خطة العمل الوطنية "المرأة والسلام والأمن"، التي أطلقتها المملكة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تستخدم العديد من المنظمات غير الحكومية النسائية الرسائل النصية وفيسبوك ويوتيوب وغيرها من الوسائط الجديدة لنشر الوعي حول العنف ضد المرأة في المغرب.**

**على المستوى العالمي، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمليات الحكومية الدولية، مثل عمليات الجمعية العامة ولجنة وضع المرأة، للنهوض بالإطار المعياري الدولي. على المستوى الوطني، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول في اعتماد وتنفيذ إصلاحات قانونية تتماشى مع المعايير الدولية.**

**الاتفاقات الدولية هي الأساس الذي يمكّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب العربي من مساعدة البلدان على اعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات تتماشى مع هذه المعايير الدولية والاتفاقيات التي صادقت عليها هذه البلدان. ولهذه الغاية، يعمل المغرب بالشراكة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى، لبناء القدرة على منع العنف والتصدي له ولزيادة الوعي العام والرأي العام بأسبابه وعواقبه.**

**من بين الأطراف الأخرى التي نهجت سياسات عامة لمواجهة العنف ضد المرأة في المغرب هو البرلمان المغربي حيث أقر قانونا لمكافحة العنف ضد المرأة كان موضع نقاش وأثار جدلا واسعا. ويجرم القانون بعض الأفعال التي تعتبر من أشكال المضايقة والاعتداء والاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة مما يعتبر سابقة في البلاد****. ويشدد القانون العقوبات في بعض الحالات وينص على "آليات للتكفل بالنساء ضحايا" العنف. كما دعى رئيس مجلس المستشارين إلى إعمال تفكير جماعي لبحث نطاق ومجالات ملاءمة التشريع الوطني، ذي الصلة بمحاربة العنف ضد النساء، مع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان وجعله مستجيبا لالتزامات المغرب الدولية في هذا الشأن. ذلك** **أن المعركة ضد هذه الظاهرة تظل متواصلة وتستدعي العمل بشكل أكبر من أجل ضمان انسجام التشريع الوطني مع المعايير الدولية المعتمدة، من خلال إقرار مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء وتوفير الحماية لهن، مع تمتيعهن بكل حقوقهن الإنسانية.** **كما تتطلب محاربة الظاهرة، اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد ترتكز على الوقاية والحماية والتكفل، مع استحضار البعد الترابي في السياسات العمومية من أجل استهداف والاستجابة للمتطلبات الخاصة في كل مجال ترابي، وذلك في إطار استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء ترتكز على رؤية جديدة لمواكبة الإصلاحات القانونية المنجزة لحماية النساء وتفعيل مختلف الالتزامات الوطنية والدولية المترتبة عن هذه الإصلاحات.**

**ويتوخى هذا الحدث، الذي عرف مشاركة فاعلين حقوقيين وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني، إبراز الانخراط المتجدد والدائم لبرلمان المملكة في الدفاع عن قضايا المرأة وتعزيز المكتسبات المحققة، لا سيما من خلال العناية الملكية الموصولة والتكريس الدستوري لحقوق النساء والنهوض بها، وتعزيز المنظومة التشريعية ذات الصلة، وتقوية الإطار المؤسساتي الكفيل بالإعمال الفعلي لهذه الحقوق.**

**تشير ديباجة الدستور المغربي الجديد إلى حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. تضمن المادة 19 من الدستور تمتع المرأة والرجل بحقوق سياسية متساوية. يمكن للمرأة أن تصوت ويتم انتخابها. في جميع المجالات الأخرى، يمكن استنتاج المساواة بين الرجل والمرأة من خلال قراءة القوانين بالاقتران مع المادة 6 من الدستور التي تنص على أن جميع المغاربة متساوون أمام القانون. وهكذا، لا يزال التمييز القانوني ضد المرأة مستمراً في العديد من أحكام قانون الأسرة الجديد، الذي يتعامل مع الموضوعات التي يُنظر إليها بشكل عام على أنها تنتمي إلى المجال الخاص مثل الزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال والميراث؛ هذا التمييز القانوني بمثابة آلية قوية للسيطرة على أنشطة المرأة السياسية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية وهو شكل اخر من اشكال العنف الذي يمارس ضد المرأة.**

**على الرغم من هذه التغييرات الإيجابية، لا تزال المرأة تواجه العنف في المجالات الخاصة والعامة على حد سواء، وكذلك التمييز المجتمعي في العديد من مناحي الحياة. لا يزال التمييز بين الجنسين قائمًا، كما أن التفاوتات الصارخة بين سكان المناطق الحضرية والريفية في المغرب فيما يتعلق بالحصول على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التشريعات الوطنية المغربية تحتوي على العديد من الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، والتي تتعارض مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك مصادر أخرى من القانون الدولي التي يقع على المغرب التزامات بشأنها.**